المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

دليل دعم المشاريع الإصلاحية للإدارة لسنة 2019

الأيام التأطيرية والتواصلية لصندوق تحديث الإدارة العمومية

من 9 إلى 12 أبريل 2019
الرباط

FOMAP
صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

فهرس

تقديم 3
الإطار المرجعي 5
الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 6
صندوق تحديث الإدارة العمومية 8
حصيلة الصندوق برسم سنة **2018** 9
محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية 10
برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية 18
منهجية إعداد وإيداع المشاريع 22
مذكرة اقتراحات المشاريع 27

تقديم

تضطلع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، طبقا للاختصاصات الموكولة لها بمهمة تقديم دعمها وخبرتها لمواكبة الإدارات العمومية في تفعيل برامجها القطاعية، وذلك وفق المقاربة المعتمدة بالخطة الوطنية لإصلاح الإدارة والهادفة إلى الدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخليقي والرقمي، بغاية تأهيل المرفق العام وتطوير الخدمات العمومية.

ولتنزيل مختلف الأوراش والمشاريع المندرجة بهذه الخطة، تعمل الوزارة على استثمار مختلف الآليات والدعامات الكفيلة بضمان التنزيل السليم لهذه الأوراش على مستوى الإدارات العمومية. ومن ضمن هذه الآليات والدعامات صندوق تحديث الإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، أحدث صندوق تحديث الإدارة العمومية بغاية تقديم دعم مالي لتحفيز القطاعات الوزارية على الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية.

ويروم هذا الصندوق تحقيق الأهداف التالية :

- دعم المشاريع الإصلاحية الرامية إلى تأهيل الإدارة وتطوير جودة الخدمات،
- تشجيع المشاريع ذات البعد الابتكاري،
- استثمار التجارب الناجحة وتعميمها،
- إشاعة قيم المنافسة بين القطاعات الوزارية لإصلاح الإدارة.

ويقوم الصندوق سنويا بإطلاق عملية تلقي المشاريع القطاعية للاستفادة من التمويل المصاحب، التي تعرض للدراسة والانتقاء على لجنة وزارية مختصة، حيث يحدد الجزء الممول من لدن الصندوق في مبلغ لا يتجاوز 50 % من كلفة كل مشروع وفي حدود سقف 2.000.000 درهم.

وبمناسبة إطلاق الدورة الثالثة عشر (13) لتلقي المشاريع الإصلاحية برسم سنة 2019، بموجب الدورية رقم 1110 بتاريخ 2 أبريل 2019، تنظم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية أياما تأطيرية وتواصلية على مدى أربعة أيام، وذلك من 9 إلى 12 أبريل 2019 بهدف تأطير ومواكبة الإدارات العمومية في إعداد المشاريع المندرجة ضمن محاور إصلاح الإدارة.

وفي هذا السياق، ولأجل تيسير عملية إعداد المشاريع، تم إعداد هذا الدليل كدعامة مرجعية لتوجيه الإدارات لاقتراح مشاريع إصلاحية قابلة للدعم من طرف الصندوق برسم سنة 2019.

ويتضمن هذا الدليل العناصر التالية:

- الإطار المرجعي لإصلاح الإدارة والمتمثل في الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة،
- معطيات متعلقة بصندوق تحديث الإدارة العمومية،
- محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2019،
- برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية المبرمجة،
- عناصر حول منهجية إعداد وإيداع المشاريع.

الإطار المرجعي

- الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة
- صندوق تحديث الإدارة العمومية

الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021

1 مضمون الخطة

تتضمن الخطة التوجهات العامة التي من شأنها أن تدفع بالمسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، إن على الصعيد التنظيمي والتدبيري، أو على الصعيد التخليقي والرقمي، بهدف تطوير المرفق العام والخدمات العمومية.

2 مرجعيات الخطة

تنطلق الخطة من كون الخدمة العمومية المنطلق و المنتهى في أي تصور جاد لإصلاح الإدارة.

وتستند المقاربة المعتمدة في إصلاح الإدارة إلى:

3 الرؤية الإصلاحية

تتمحور الرؤية الإصلاحية حول : "إدارة في خدمة المواطن والمقاولة، وراعية للمرفق العمومي والمصلحة العامة"

4 المبادئ الموجهة

ترتكز الرؤية الإصلاحية على ثلاثة مبادئ وهي:

- أولا، مبدأ الجودة المتعلق بتحسين الخدمات العمومية؛
- ثانيا، مبدأ الكفاءة المرتبط بتأهيل الموارد البشرية وتطوير الكفاءات؛
- ثالثا، مبدأ المصلحة العامة المتمثل في رعاية المرفق العام والاستجابة لتطلعات المواطن والمقاولة

5 الأهداف

يتوخى الإصلاح الإداري تحقيق الأهداف العامة التالية:

- توفير وتوسيع وتنويع الخدمة العمومية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وتحقيق الاندماج الحقيقي للمواطن بما يضمن مشاركته الفاعلة في المشروع التنموي والشأن العام؛
- إعادة هيكلة بنيات الإدارات العمومية، أفقيا وعموديا، لتصبح مؤسسات ناجعة قادرة على إسناد التطور السياسي والاقتصادي ودعم التنمية البشرية والترابية؛
- تمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتدبيرية الضرورية للنهوض بالمرفق العام والخدمات العمومية، خاصة في المجالات الاجتماعية الأساسية.

6 التحولات الإدارية

إن إصلاح الإدارة يكتسي طابعا تحويليا، شاملا ومندمجا، يتمحور حول إحداث أربعة تحولات هيكلية متفاعلة فيما بينها:

أولا : التحول التنظيمي:

يتعلق بمراجعة وتطوير البنيات الإدارية التنظيمية بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، على الصعيدين المركزي واللاممركز، من تحقيق الفعالية والنجاعة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية.

ثانيا : التحول التدبيري:

يتمحور حول إعادة النظر في طرق ومنهجيات التدبير المعتمدة في الإدارة العمومية عبر استعمال الأساليب التدبيرية الحديثة، سواء في ما يتعلق بالموارد البشرية أو في ما يتصل بأنشطة العمل العمومي.

ثالثا : التحول الرقمي:

يتحدد في اعتماد الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة واستثمارها من طرف مختلف الإدارات العمومية من أجل تعميم ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بينها وتيسير ولوج المواطن والمقاولة إليها

رابعا : التحول التخليقي:

يركز على الصيغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية بغية تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكريس الانفتاح على المواطن والمجتمع.

7 المشاريع الأساسية

تشتمل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 على أربعة وعشرين مشروعا أساسيا موزعة على التحولات الهيكلية الأربعة:

التحول التدبيري

1- ميثاق اللاتمركز الإداري
2- مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية
3- البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال
4- تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية
5- إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

التحول التنظيمي

6- ميثاق المرافق العمومية
7- التدبير بالكفاءات
8- إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة
9- تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية
10- تطوير منظومة تقييم أداء الموظف
11- خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية
12- تطوير الحماية الاجتماعية للموظف
13- المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية
14- برنامج تحسين الخدمات الإدارية
15- قياس جودة الخدمات الإدارية

التحول الرقمي

16- المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية
17- المنصة الحكومية للتكامل (GATEWAY)
18- تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وتظلماتهم
19- النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية
20- جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي

التحول التخليقي

21- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
22- تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية
23- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات
24- مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

صندوق تحديث الإدارة العمومية

1 تعريف الصندوق

تم إحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2005، كآلية تمويلية لدعم ومواكبة وتشجيع الابتكار بالإدارة العمومية وتنفيذ أوراش إصلاح الإدارة على مستوى القطاعات الوزارية في المجالات المتعلقة ب:

- تحسين تدبير الموارد البشرية،
- تنظيم الهياكل الإدارية وتخفيفها،
- تبسيط وانسجام المساطر والإجراءات الإدارية،
- تطوير الإدارة الإلكترونية،
- تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين وتكريس النزاهة ودعم الحكامة الجيدة

2 أهداف الصندوق

- تشجيع على الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية،
- ترسيخ قيم التنافس وتعزيز روح التباري بين الإدارات للانخراط في مسار التنمية الإدارية،
- تعزيز المقاربة المساهماتية في مجال إصلاح الإدارة،
- ضمان التمويل المصاحب للمشاريع الإبداعية في الإدارة.

3 الإطار التنظيمي للصندوق

- المادة 36 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 الصادر في 16 ذي القعدة 1425 (29 دجنبر 2005)، كما وقع تغييرها وتتميمها؛
- المرسوم رقم 2.05.1484 بتاريخ 20 ذو القعدة 1426 (22 دجنبر 2005) المتعلق بتأليف وكيفية تسيير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة المشاريع المقدمة لصندوق تحديث الإدارة العمومية،
- المنشور الوزير الأول رقم 1/2006 بتاريخ 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) حول الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تحديث الإدارة العمومية".

4 معايير وشروط انتقاء المشاريع

- تقيد المشاريع بمحاور تمويل الصندوق،
- ارتباط المشروع باستراتيجية القطاع المعني،
- الوقع الإيجابي على المواطن و/أو الإدارة،
- التصميم المنهجي للمشروع،
- تحمل القطاع المعني لنسبة 50 % من المبلغ الإجمالي للمشروع،
- قابلية تعميم المشروع.

5 حكامة الصندوق

تشرف على انتقاء المشاريع القطاعية اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة وانتقاء المشاريع المعروضة على تمويل الصندوق. وتتألف من القطاعات التالية:

- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية أو من ينوب عنه، رئيسا،
- ممثل عن رئاسة الحكومة؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- أربعة أشخاص يعينهم رئيس الحكومة لما لهم من كفاءة في هذا الميدان.

6 برنامج عمل الصندوق السنوي

تحديد الأولويات	• الإنطلاق من الأوراش الإصلاحية لمفتوحة حاليا • إحداث لجن موضوعاتية • إعداد وتوجيه دورية تأطيرية إلى مختلف القطاعات الوزارية.
المواكبة والتأطير	• تنظيم لقاء تواصلي • تنظيم ورشات عمل • تنظيم لقاءات تأطيرية
الانتقاء	• تنظيم الاجتماع السنوي للجنة الوزارية المختصة • تقديم المشاريع المقترحة من طرف رؤساء المشاريع، • دراسة و انتقاء المشاريع من طرف اللجنة الوزارية
إطلاق المشاريع	• تنظيم اجتماعات ثنائية مع رؤساء المشاريع • إعداد الاتفاقيات المتعلقة بالمساهمة في تمويل المشاريع • تنظيم لقاء للتوقيع على الاتفاقيات • إعطاء انطلاق المشاريع وتحديد منهجية التتبع
التتبع	• تعيين ممثل عن الوزارة بلجن الإشراف المشاريع • دفع مساهمة الصندوق • إعداد تقارير مرحلية حول تقدم المشاريع • دراسة وتقيم المشاريع في طور الإنجاز • تنظيم زيارات ميدانية لتتبع المشاريع عن قرب
التقييم	• عقد لقاء تقييمي مع رؤساء المشاريع كل ثلاثة أشهر • إعداد تقارير حول منجزات الصندوق • إعداد تقرير للسيد رئيس الحكومة

حصيلة صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2018

1 مسار انتقاء مشاريع 2019

25 مارس 2018	إصدار الدورية السنوية
25 أبريل 2018	تنظيم لقاء تواصلي
8 و 9 و10 ماي 2018	تنظيم ورشات عمل موضوعاتية
14 إلى 24 ماي 2018	تنظيم لقاءات ثنائية تأطيرية للإدارات
29 ماي 2018	الاجتماع الأول للجنة الوزارية المختصة
13 و18 يونيو 2018	الانتقاء الأولي للمشاريع من طرف اللجنة
5 و6 يوليوز 2018	تقديم عروض من طرف رؤساء المشاريع
6 يوليوز 2018	الانتقاء النهائي للمشاريع
30 أكتوبر -23 نونبر	تأطير الصياغة النهائية للمشاريع
05 مارس 2019	إعداد مشاريع الاتفاقيات

2 المشاريع المنتقاة

المشاريع المتوصل بها	32
المشاريع المنتقاة أوليا	20
المشاريع المنتقاة	**13**

3 عدد المشاريع المنتقاة حسب المحاور

تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية	02
دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية	03
تطوير الخدمات الإلكترونية	07
دعم التبادل الالكتروني للمعلومات	01

4 المشاريع المنتقاة حسب القطاعات الوزارية

1	إنجاز حصيلة كفاءات أطر المندوبية السامية للتخطيط ونظام التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات	المندوبية السامية للتخطيط
2	ملاءمة الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بوزارة الصحة للدليل المرجعي للوظائف والكفاءات للإدارة	وزارة الصحة
3	ادماج منظور النوع في المنظومة التدبيرية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
4	إنشاء منصة إلكترونية من أجل تمكين نساء قطاع الصحة	وزارة الصحة
5	تقوية القيادة الادارية عن طريق دعم وتشجيع المبادرات النسائية	وزارة الشباب والرياضة
6	نظام تدبير دراسات التأثير البيئي والرخص	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
7	حوسبة تدبير الوثائق عن طريق استعمال نظام للتدبير الالكتروني للوثائق	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
8	مشروع شمولي للخدمات الإلكترونية الموجهة لعائلات النزلاء وربطهم بالوسط الداخلي للسجون للمساعدة على إعادة إدماج النزلاء	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
9	رقمنة واعتماد إدارة إلكترونية في منح رخص استغلال المصحات الخاصة والمؤسسات الصحية الخاصة	وزارة الصحة
10	رقمنة اجراءات منح التراخيص للمنتجات والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل والمكملات الغذائية والكواشف	وزارة الصحة
11	التعمير الالكتروني: التدبير اللامادي لوثائق التعمير والخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
12	سجل المسار الدراسي للمتعلمين ودعم التبادل الإلكتروني للمعلومات	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
13	وضع بوابة وطنية للبحث والابتكار	كتابة الدولة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي

محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية

مواصلة منها في دعم القطاعات الوزارية لتفعيل الأوراش والمبادرات الإصلاحية المندرجة ضمن الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة في نطاق صندوق تحديث الإدارة العمومية، تدعم الوزارة خلال الدورة الثالثة عشر (13) للصندوق الأولويات المعتمدة من طرف الصندوق مع إدراج محورين جديدين يتعلقان **باللاتمركز الإداري** انسجاما مع إصدار والشروع في تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وكذا **المشاركة المواطنة** تفعيلا لمقتضيات الدستور والتزامات الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة التي انضم إليها المغرب.

وفيما يلي، أولويات الصندوق برسم سنة 2019 حسب التحولات الإدارية:

التحول التدبيري

- تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية
- دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية
- دعم تنمية الإدارة الإيكولوجية

التحول التنظيمي

- دعم ورش اللاتمركز الإداري
- تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية

التحول الرقمي

- تطوير الخدمات الإلكترونية
- دعم التبادل الالكتروني للمعلومات

التحول التخليقي

- دعم النزاهة والأخلاقيات
- دعم التواصل المؤسساتي وإتاحة الولوج إلى المعلومات العمومية
- المشاركة المواطنة

الابتكار العمومي

- دعم المبادرات المرتبطة بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة على مستوى الاستراتيجيات ومناهج التنظيم والتدبير وتقديم الخدمات العمومية

التحول التدبيري

المحور الأول
تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية

تقديم

في إطار ديناميكية إصلاح هياكل الإدارة وطرق تدبيرها، يظل محور تحديث تدبير الموارد البشرية محورا استراتيجيا باعتبار أنه بدون مقاربة تجديدية لتدبير الرأسمال البشري مبنية على الاستحقاق وتطوير الكفاءات، وبدون إعادة تحديد آليات وأنماط تدبير الإدارة سيكون من الصعب عليها الوصول إلى الأهداف المتوخاة من حيث التماسك المنطقي والمحكم لمهامها وفعاليتها ونجاعتها، وذلك بفضل المواكبة المعتمدة لتدبير حديث للرأسمال البشري وانخراط مختلف أفراد الإدارة المغربية، في هذا النسق التحديثي.

وفي إطار هذه الديناميكية للتحسين المستمر تعتبر الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات الأداة المفتاحية التي تنبني عليها مجموعة من أنماط تدبير الموارد البشرية.

المقاربة المعتمدة

قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بإعداد الدليل المرجعي الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة كخطوة عملية لإعداد " الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات " بالقطاعات الوزارية وذلك قصد توحيد المفاهيم والتوفر على لغة وأدوات تدبيرية موحدة وممارسات فضلى في مجال التدبير العملياتي للموارد البشرية .

ويشكل هذا الدليل الأداة الأساسية والوسيلة المرجعية للضبط الدقيق للوظائف الممارسة وكذا الكفاءات المطلوبة لشغل هذه الوظائف في أفق اعتماد منظومة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المشاريع الهادفة الى تطوير آليات تدبير الموارد البشرية وكذا ملاءمة القطاعات الوزارية لدلائلها المرجعية للوظائف والكفاءات مع المعايير التي ينبني عليها الدليل المرجعي الشامل للوظائف والكفاءات للإدارة مع العمل على استثمار الدلائل الجديدة في مسلسل التوظيف والحركية والترقية والتكوين.

المحور الثاني
دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية

تقديم

يسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات العمومية، من أجل الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة وإقرار وضعية عادلة ومنصفة بينهما، وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص وتمثيلية شاملة للمواطنين في المشاركة في الحياة العامة.

المقاربة المعتمدة

عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على وضع استراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والتي تتمحور حول مجموعة من الآليات بهدف تعزيز رؤية قوية لوظيفة عمومية تضمن للمرأة وللرجل حقوقا متساوية في ولوج المناصب، وتكافؤ الفرص في حياتهم المهنية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال الموظفين، والمساواة في المعاملة بينهم لتصبح نموذجا ومثالا يُحتذى به من قبل مؤسسات أخرى في بلدنا.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توخيا لإرساء وظيفة عمومية تضمن إقرار وضعية عادلة ومنصفة للعاملين بها وتأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخصوصية، سيتم دعم تفعيل المشاريع المندرجة باستراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والمرتبطة باعتماد إجراءات تصحيحية لتقليص الفوارق بين الجنسين، عبر ترسيخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة وكل ما يمكن من التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية.

التحول التدبيري

المحور الثالث

دعم تنمية الإدارة الإيكولوجية

تقديم

التزمت السلطات العمومية ببلادنا على اعتماد ورش التنمية المستدامة كأحد الحلول الرامية لتحسين إطار عيش المواطنين وترشيد تدبير الموارد الطبيعية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى احترام الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2016-2030) تتكون من أربعة أبعاد وتتبنى نظاماً للحكامة يعتمد على ثلاثة مستويات، حيث يتعلق المستوى الأول، المعتمد من طرف المجلس الحكومي، بنموذجية الدولة Exemplarité de l'Etat.

وتنزيلا للمستوى الأول من هذه الاستراتيجية، تعمل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على تنفيذ مشروع الإدارة الإيكولوجية كنمط جديد يأخذ في الاعتبار البعدين البيئي والإيكولوجي في تدبير الممتلكات العمومية.

المقاربة المعتمدة

وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تروم تبني مفهوم الإدارة الإيكولوجية في مرحلة وضع التصورات الأولية لمشاريع إصلاح الإدارة، وذلك في اتجاه:

- اعتماد وتطوير الأنماط المسؤولة للاستهلاك والإنتاج؛
- تحسين جودة الإجراءات الإيكولوجية على مستوى الإدارة؛
- التقليص من التهديدات والآثار السلبية لأنشطة وسلوكيات الإدارة على البيئة؛
- تعزيز ونشر ثقافة المسؤولية البيئية على مستوى الإدارات العمومية.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المشاريع الهادفة الى تطوير المشاريع المرتبطة باعتماد المقاربة الترشيدية وتطبيق المعايير البيئية في مختلف الوظائف الخدماتية والسلوكات التدبيرية والاستهلاكية للمرافق العمومية.

التحول التنظيمي

المحور الأول

تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية

تقديم

يهدف هذا المحور إلى تحسين استقبال وإرشاد المرتفقين بمختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية من خلال وضع إطار عام وموحد لتحسين الاستقبال واعتماد معايير الجودة وتنزيل الأليات التنظيمية على أرض الواقع وتوفير الإمكانيات اللازمة وذلك لمعالجة الإشكالات التالية:

- انعدام نظام موحد للاستقبال والإرشاد والتوجيه بالإدارات العمومية والجماعات الترابية
- ضعف تقديم الخدمات العمومية بكل ما يتطلبه الأمر من شفافية ومسؤولية وصيانة للحقوق وتقيد بمبادئ المرفق العام.

المقاربة المعتمدة

يتعلق الأمر بتأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين وفقا للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، اعتمادا على:

- "ميثاق الاستقبال" الذي يتضمن عشرة التزامات لتحسين جودة استقبال المرتفق؛
- "الإطار المرجعي للبرنامج" الذي يحدد الآليات العملية لتحقيق الالتزامات المحددة بالميثاق المذكور؛
- الأدوات المنهجية لتنزيل منظومة تحسين الاستقبال.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تعتمد المنهجية المحددة بهذا البرنامج على التشخيص الشامل لفضاء الاستقبال بغاية معرفة مكامن الخصاص ثم وضع مخطط شمولي لتأهيل فضاء الاستقبال وفقا للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية.

المحور الثاني

دعم ورش اللاتمركز الإداري

تقديم

يعتبر اللاتمركز الإداري أحد الأوراش الأساسية في الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتقريب الإدارة من المواطنين.

ويندرج هذا الورش في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية التي بوأت الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.

ويؤسس اللاتمركز الإداري لنظام إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.

المقاربة المعتمدة

تم إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في 27 ديسمبر 2018 باعتباره الإطار المرجعي لسياسة الدولة لخدمة التنمية الترابية وإنجاح مشروع الجهوية المتقدمة.

ويتمحور الميثاق حول توزيع الاختصاصات والوسائل بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة ونقل الاختصاصات المركزية إلى الجهة مع تخويلها مختلف الإمكانات لتحقيق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية.

كما يروم هذا الميثاق توطين السياسات العمومية على المستوى الترابي ومواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، وكذا ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيدين الجهوي والإقليمي، وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تفعيلا للميثاق الوطني للاتمركز الإداري، سيتم دعم القطاعات الوزارية في تنفيذ العمليات الخاصة بتنزيل هذا الميثاق وذلك في كل ما يتعلق بنقل الاختصاصات وتوزيع الموارد البشرية والمالية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة والعمالة أو الإقليم.

التحول الرقمي

المحور الأول
تطوير الخدمات الإلكترونية

تقديم

يروم هذا المحور مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا وتقديم الدعم التقني لها قصد رقمنة هذه الإجراءات، التي سيفضي تحولها الرقمي إلى تحسين جودة الخدمات والتأثير إيجابا على عموم المرتفقين من خلال ربح الوقت وتوفير العناء والتكلفة.

المقاربة المعتمدة

من أجل رفع مستوى التحول الإلكتروني للخدمات العمومية وتحسين جودتها، يتم اعتماد منهجية ترتكز على ما يلي:

الخطوة 1 : مصاحبة الإدارات في إعادة هندسة إجراءاتها الإدارية بهدف رقمنتها

الخطوة 2: دعم الإدارات في مشاريع رقمنة الإجراءات الإدارية.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا وتقديم الدعم التقني لرقمنتها، حيث سيمكن الرفع من تحولها الرقمي من تحسين جودة الخدمات المقدمة والتأثير إيجابا على عموم المرتفقين من خلال:

- تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة،
- تقليل عدد تنقلات المواطن نحو الإدارة،
- تقليص الآجال،
- تقليص تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

المحور الثاني
دعم التبادل الالكتروني للمعلومات

تقديم

يروم هذا المحور تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية والتي يحتاجها المرتفق في إتمام طلبه للحصول على خدمة معينة.

وستساهم المشاريع المندرجة في هذا الإطار في تفعيل تبادل البيانات المشتركة بين الإدارات العمومية بهدف تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة وتنقلات المواطن نحو الإدارة وكذا الآجال وتكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

المقاربة المعتمدة

بهدف تحقيق التكامل والتنسيق في تقديم الخدمات العمومية بين كافة الإدارات، تم اعتماد مقاربة منهجية ترمي إلى تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وفقا لما يلي:

الخطوة 1 : تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية للإدارات،

الخطوة 2 : دراسة وتحليل المتطلبات وتصميم الخدمات التي سيتم اتاحتها للإدارات الأخرى كمستفيد من خلال المنصة الحكومية للتكامل،

الخطوة 3: إنجاز مشاريع الربط البيني للأنظمة المعلوماتية للإدارات بالمنصة الحكومية للتكامل.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

في إطار توحيد جهود مختلف القطاعات الوزارية وضمان الالتقائية بين نظم المعلومات للتخفيف من الإجراءات الإدارية، سيتم دعم المشاريع التي تهدف إلى تأهيل وتطوير نظم المعلومات التي تساهم في تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وتتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

التحول التخليقي

المحور الأول

دعم النزاهة والأخلاقيات

تقديم

تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تحدد أهداف واضحة للوقاية من الفساد ومحاربته، وتتبنى مجموعة من الركائز الأساسية من قبيل الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد والتربية والتحسيس وكذا التواصل.

المقاربة المعتمدة

تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة، وقد تم التركيز على الإجراءات العملية ذات التأثير المباشر على مختلف مظاهر الفساد من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع على مدى ثلاثة مراحل تمتد على عشر سنوات 2015-2025. وتكريسا للاتقائية ما بين مختلف المشاريع المتكاملة، فقد تم توزيع الاستراتيجية على عشرة برامج.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توطيدا لقيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، ومواصلة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، سيتم دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد، وذلك اعتمادا على الركائز الأساسية المرتبطة بالجوانب الزجرية والوقائية والتوعوية والتربوية.

المحور الثاني

دعم التواصل المؤسساتي وإتاحة الولوج إلى المعلومات العمومية

تقديم

يندرج القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور التي تنص على أن "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

المقاربة المعتمدة

تم إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 12 مارس 2018، الذي يحث الإدارات على التدابير الكفيلة بتدبير المعلومات وتحيينها وترتيبها وحفظها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، بشكل يسهل عملية تقديمها لطالبيها.

ويتوخى هذا القانون تحقيق الأهداف التالية:

- تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي كرس حق الحصول على المعلومات باعتباره من الحقوق والحريات الأساسية،
- تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها،
- ترسيخ الشفافية والنزاهة في التدبير العمومي،
- تنمية الوعي القانوني والإداري لدى المواطنين،
- دعم البحث العلمي والحق المعرفي...

مجال انخراط القطاعات الوزارية

ضمانا لتمكين المرتفقين من الولوج إلى المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، وتفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ستعطى الأهمية للمشاريع المرتبطة بإتاحة ولوج المرتفقين للمعلومات العمومية عبر استعمال جميع القنوات المتاحة والعمل على النشر الاستباقي للمعلومات المتوفرة للإدارات والمؤسسات العمومية، بهدف دعم التواصل المؤسساتي بالإدارات العمومية مع المرتفقين، وتعزيز المشاركة المواطنة في تدبير الشأن العام.

التحول التخليقي

المحور الثالث
المشاركة المواطنة

تقديم

لقد كرس دستور 2011 حق المواطنين والمجتمع المدني في المشاركة في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، من خلال مجموعة من الفصول المؤطرة للديمقراطية التشاركية وللمشاركة المواطنة، حيث نص في الفصل الأول منه على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس الديمقراطية المواطنة والتشاركية.

المقاربة المعتمدة

وعيا منها بأهمية انفتاح الإدارة على محيطها وإشراك مختلف الفاعلين، انخرطت المملكة المغربية في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) بوصفها إطارا مناسبا لتعزيز مكاسب المغرب في مجال الشفافية والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

وتضمنت المبادرة خمسة التزامات تروم إرساء نموذج فعال للحكامة الجيدة ولتعزيز ثقة المواطن في الحكومة، حيث تشكل المشاركة المواطنة الالتزام الرابع لهذه الشراكة.

ويتضمن هذا الالتزام اتخاذ المبادرات التالية:

1-تعزيز دينامية المشاورات العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي؛

2-إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة؛

3-تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية؛

4-تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم دعم المبادرات الرامية إلى وضع وتفعيل آليات تنظيمية وتدبيرية لإشراك المواطنين في تطوير البرامج والمشاريع القطاعية انسجاما مع التزامات الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة التي انضم إليها المغرب.

الأيام التواصلية والتأطيرية

البرنامج التفصيلي

برنامج الأيام التأطيرية والتواصلية (من 9 إلى 12 أبريل 2019)

الثلاثاء 9 أبريل 2019	لقاء تواصلي عام حول الأولويات الإصلاحية لسنة 2019
الأربعاء 10 أبريل 2019	دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع
الخميس 11 أبريل 2019	ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين التدبيري والتنظيمي
الجمعة 12 أبريل 2019	ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين الرقمي والتخليقي

الثلاثاء 9 أبريل 2019:
لقاء تواصلي عام حول الأولويات الإصلاحية لسنة 2019

09.30 - 09.00	استقبال المشاركين
09.45 - 09.30	كلمة افتتاحية
10.15 - 09.45	عرض حول: ▪ الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة ▪ صندوق تحديث الإدارة العمومية
12.30 – 10.15	▪ 10.45-10.15: عرض حول أولويات التحول التدبيري ▪ 11.15-10.45: عرض حول أولويات التحول التنظيمي ▪ 11.45-11.15: عرض حول أولويات التحول الرقمي ▪ 12.15-11.45: عرض حول أولويات التحول التخليقي ▪ 12.30-12.15: عرض حول محور الابتكار
12.45 – 12.30	الكلمة الختامية

الأربعاء 10 أبريل 2019
دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع

09.00 – 09.30	استقبال المشاركين
09.30 – 09.45	كلمة افتتاحية
09.45 – 11.30	عرض منهجية إعداد وصياغة المشاريع تحديد المشاريع: - الدراسة الأولية - تحليل الحالة
11.30 – 11.45	استراحة شاي
11.45 – 13.00	تصميم المشاريع: - الإطار المنطقي للمشروع - أدوات مراقبة الإطار المنطقي للمشروع المصادقة على المشاريع
13.00 – 14.00	وجبة غذاء
14.00 – 16.00	دراسة نموذج تطبيقي لإعداد مشروع قطاعي
16.00 – 16.30	الإيداع الإلكتروني للمشاريع عبر موقع الصندوق

الخميس 11 أبريل 2019
ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين التدبيري والتنظيمي

09.30 – 09.00	استقبال المشاركين
09.45 – 09.30	كلمة افتتاحية
11.45 – 09.45	عرض المحاور ذات الأولوية ▪ 10.45-09.45: التحول التدبيري ▪ 11.45-10.45: التحول التنظيمي
12.15 – 11.45	اقتراحات المشاريع
12.30 – 12.15	الكلمة الختامية

الجمعة 12 أبريل 2019
ورشة عمل موضوعاتية حول أولويات التحولين الرقمي والتخليقي

09.30 – 09.00	استقبال المشاركين
09.45 – 09.30	كلمة افتتاحية
11.45 – 09.45	عرض المحاور ذات الأولوية ▪ 10.45-09.45: التحول الرقمي ▪ 11.45-10.45: التحول التخليقي
12.15 – 11.45	اقتراحات المشاريع
12.30 – 12.15	الكلمة الختامية

منهجية

- إعداد المشاريع
- إيداع المشاريع

منهجية إعداد المشاريع

إن إعداد بطاقة المشروع المقترح إيداعه للاستفادة من الدعم المالي لصندوق تحديث الإدارة العمومية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من المعايير والضوابط المنهجية المرتبطة بكيفية إعداد المشاريع وكذا علاقتها بالإصلاحات الإدارية المعتمدة وأولويات الاستراتيجيات القطاعية.

ولهذه الغاية، يجب، عند إعداد بطاقة المشروع احترام العناصر التالية:

1. الانطلاق من بسط مبررات المشروع والأسباب والدوافع من وراء اقتراحه من خلال تحليل الوضعية الحالية والإكراهات والمعيقات والمشاكل المطروحة.

2. بيان الإشكالية ووضع صياغة واضحة للفكرة التي يتمحور حولها المشروع، وبأسلوب بسيط وسهل القراءة مع إعطاء إبراز قدرات الإدارة المعنية وحاجتها للمشروع المقترح.

3. تحديد الأهداف المرجوة والغاية والتغيير المرجو تحقيقه بعد إنجازه بالنسبة للإدارة والمرتفق، ويجب أن يكون الهدف محددا بالزمن وعبارة عن مخرجات واقعية قابلة للقياس والتنفيذ، مع تحديد الوقع على المستويين التاليين:

- وقع المشروع على تحسين أداء الإدارة: الانعكاسات الإيجابية للمشروع ومخرجاته على تحسين مردودية وأداء الجهاز الإداري من خلال الأوراش الإصلاحية الهيكلية والمؤسساتية الرامية إلى تحديث وتأهيل الإدارة العمومية،
- وقع المشروع على الخدمة المقدمة للمرتفق: الخدمات التي سيقدمها المشروع وستمكن من الاستجابة لانتظارات المرتفق وتحسين جودة الخدمات المقدمة له.

4. مراعاة ملاءمة موضوع المشروع للأولويات التي يتم تحديدها سنويا من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية

5. ربط المشروع المقترح باستراتيجية القطاع المعني ومدى مساهمته في تحقيق أهداف استراتيجية القطاع.

6. تحديد الكلفة الإجمالية للمشروع والتي هي عبارة عن الغلاف المالي الذي يتطلبه إنجاز المشروع وعلى أساسه يتم تحديد المساهمة المالية للصندوق والتي لا يجب أن تتجاوز 50% من الكلفة العامة للمشروع.

7. تحديد المدة الزمنية لتنفيذ المشروع، وقد تكون بصفة إجمالية أو عبر مراحل. وكل مرحلة هي عبارة عن النشاط الذي سيتم إنجازه خلالها مع المدة الزمنية التي تتطلبها إنجاز هذه المرحلة، ويمكن أن تكون بالأيام أو بالأشهر وكذا المبلغ المخصص لها مع تحديد مخرجات كل مرحلة.

8. لقياس تحقيق أهداف المشروع، يجب وضع مؤشرات كمية أو نوعية بطريقة موضوعية، في وقت ومجال محددين من خلال توفير معلومات تسمح بالمقارنة وتحديد التقدم ما بين الوضعية الحالية قبل بدء تنفيذ المشروع (القيمة الحالية) والوضعية المستقبلية بعد الإنجاز والتنزيل (القيمة المستقبلية).

9. قابلية المشروع لتعميم وتعاضد مخرجاته على مستوى باقي القطاعات الوزارية.

منهجية إيداع المشاريع

يتم توجيه المشاريع المقترحة للتمويل من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية عبر الموقع الإلكتروني للصندوق وكذا عبر البريد العادي.

لإيداع المشاريع المقترحة للتمويل من الصندوق، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

1 التسجيل في النظام

الخطوة الأولى

- الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوزارة عبر الرابط: www.mmsp.gov.ma
- التوجه إلى مجال "الدعم والمواكبة" ثم النقر على "صندوق تحديث الإدارة العمومية" كما هو مبين أسفله :

- الضغط على "التسجيل عبر الأنترنيت".

الخطوة الثانية

- تعبئة النموذج بجميع البيانات الخاصة للمكلف بإيداع الترشيح.
- يتعين إدخال رقم الرسالة الموجهة لقطاعكم وتاريخها للمصادقة على التسجيل.
- الضغط على "S'INSCRIRE" بعد التأكد من ملئ جميع خانات النموذج.
- بعد ذلك، سوف تصلكم رسالة تفعيل الحساب في بريدك الإلكتروني ضمن البريد الوارد.

2 إيداع الترشيح

الخطوة الأولى:

- الدخول إلى موقع الوزارة الإلكتروني من الرابط: www.mmsp.gov.ma
- التوجه إلى "صندوق تحديث الإدارة العمومية"
- الضغط على "**الإيداع عبر الأنترنت**".
- يجب إدخال اسم الولوج وكلمة المرور للشخص المكلف بإيداع الترشيحات،
- ثم الضغط على "SE CONNECTER " .

الخطوة الثانية:

- بعد ذلك، يجب الضغط على "AJOUTER UN PROJET" .
- تضم الصفحة الجزء الأول من البيانات المتعلقة بالمشروع: **التعريف بالقطاع وإطار المشروع ومكونات المشروع والتركيبة المالية.**
- بعد ملئ جميع البيانات المحددة بهذه الصفحة باللغتين العربية والفرنسية، يجب الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة للمرور إلى الجزء الثاني والمتضمن **لمراحل تنفيذ المشروع.**
- يتم إدخال مختلف مراحل المشروع من خلال الضغط على الزر "AJOUTER UNE PHASE" .
- تتم متابعة ملئ بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة
- يضم الجزء الثالث **تقييم المشروع**
- بعد إدخال المؤشر، يجب الضغط على الزر " AJOUTER UN INDICATEUR"،
- كما يمكن إضافة مؤشرات أخرى عبر الضغط على نفس الزر.
- تتم متابعة ملئ بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر SUIVANT الموجود أسفل الصفحة.
- ويضم الجزء الرابع بيانات تتعلق **بفريق العمل**:
- بعد إدخال البيانات المتعلقة بفريق العمل، يجب الضغط على الزر SUIVANT الموجود أسفل الصفحة.

- تضم هذه الصفحة الوثائق التفصيلية حول المشروع والتي يمكن إرفاقها عبر الضغط على الزر« JOINDRE».
- بعد الانتهاء من إرفاق الوثائق التفصيلية حول المشروع، يجب الضغط على الزر SUIVANT الموجود أسفل الصفحة.
- تظهر بعد ذلك صفحة تتضمن لائحة المشاريع التي تضم الأجزاء الأربعة للمشروع، والتي يمكن الضغط عليها في حالة الحاجة إلى المعاينة أو إدخال تعديلات.

- كما يمكن معاينة وثيقة المشروع على صيغة وورد Word لمراجعة البيانات حول المشروع وطبعه من خلال الضغط على الزر «Editer la fiche».
- بعد الانتهاء من إدخال جميع البيانات المتعلقة بالمشروع، وإعداد وتوقيع المراسلة من طرف مسؤولي الإدارة، يتم الضغط على « Envoyer ».
- تظهر بعد ذلك رسالة تطلب إرفاق المراسلة عبر الضغط على الزر « JOINDRE CORRESPONDANCE ».
- وفي الأخير، يتم التوجيه النهائي للمشروع لكتابة صندوق تحديث الإدارة العمومية عبر الضغط على الزر « Envoyer ».
- ولمزيد من التفاصيل يمكن تحميل دليل المستخدم للتسجيل وإيداع المشاريع المعروضة عبر الأنترنت على صندوق تحديث الإدارة العمومية

مذكرة

اقتراحات المشاريع

الثلاثاء 9 أبريل 2019
لقاء تواصلي عام حول دعم الأولويات الإصلاحية

أسئلة واستفسارات

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

مشاريع مقترحة

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الأربعاء 10 أبريل 2019

دورة تكوينية وتأطيرية حول منهجية إعداد المشاريع المقترحة

المشاريع المقترحة

.....
.....
.....
.....

الإشكالية المطروحة

.....
.....
.....
.....

الإطار المرجعي للمشروع

.....
.....
.....
.....

أهداف المشروع

.....
.....
.....
.....

الخميس 11 أبريل 2019
ورشة عمل موضوعاتية حول الأولويات المحددة بالتحولين التدبيري والتنظيمي

المشاريع المقترحة

.....
.....
.....
.....

الإشكالية المطروحة

.....
.....
.....
.....

الإطار المرجعي للمشروع

.....
.....
.....
.....

أهداف المشروع

.....
.....
.....
.....

الجمعة 12 أبريل 2019

ورشة عمل موضوعاتية حول الأولويات المحددة بالتحولين الرقمي والتخليقي

المشاريع المقترحة

.....

.....

.....

.....

الإشكالية المطروحة

.....

.....

.....

.....

الإطار المرجعي للمشروع

.....

.....

.....

.....

أهداف المشروع

.....

.....

.....

.....

الاتصال بكتابة الصندوق

للحصول على كل المعطيات والمعلومات حول إطلاق الدورة الثالثة عشر لصندوق تحديث الإدارة العمومية، يمكن ولوج الموقع الإلكتروني للوزارة **www.mmsp.gov.ma** أو الاتصال بكتابة صندوق تحديث الإدارة العمومية من خلال:

الهاتف

05 37 67 98 34 – 05 37 67 99 61/76

الفاكس

05 37 77 66 52

البريد الإلكتروني

fomap@mmsp.gov.ma

المواقع الاجتماعية

@MFPMAMAROC
@MFPMA
3737

روابط أخرى

https://www.mmsp.gov.ma
https://www.service-public.ma
https://www.emploi-public.ma